علة الإشعار في النحو العربي

أ.م.د. أثير طارق نعمان
كلية العلوم الإسلامية- جامعة الأنبار
atheertareq19vv@gmail.com

أ.م.د. عبد الله حميد حسين
كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة الأنبار

الملخص

يدرس هذا البحث علة الإشعار في النحو العربي احدى العلل النحوية التي ذكرها النحويون العرب القدماء في كتب أصول النحو واتخذت من قبلهم وسيلة من وسائل تفسير الظواهر النحوية ضمن انساق أصولية واستقرائية على السواء. وتكمن فكرة البحث على أساس أن العلة مظهر ثابت في النحو العربي دفعت إليه حاجة الإنسان الفطرية بالسؤال عن الظواهر اللغوية وإيجاد تفسير مناسب لها. يسعى البحث إلى إثبات أن النحاة فسروا كثيرا من الظواهر في ضوء علة الإشعار.

طريقة العمل في هذا البحث تقوم على استخراج علة الإشعار من كتب النحو القديمة وبيان صحة ما توصل اليه القدماء من تعليلات. صنف الباحثان الاستقراءات التي توصلا اليها تبعا لأبواب النحو لضمان حسن التوزيع فأدى ذلك إلى أن يكون البحث على مطلبين تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة. بحث التمهيد في تعريف الإشعار لغة واصطلاحا مع محاولة لصنع تعريف لعلة الإشعار؛ لأن التعريف الاصطلاحي المتوافر يفتقر إلى تحديدات تبقي هذا التعريف في حيز العموميات الموهمة.

الكلمات المفتاحية: العلة، الإشعار، النحو، العربي، النحاة.

Abstract

This study tackles elat al eshaar which is one of Arabic grammatical roles that are mentioned in ancient books of foundations of grammar. Grammarians use it to explain some grammatical phenomenon inductively and fundamentally.

The study shows that looking for reasons for grammatical phenomenon is fundamental in grammar. Man by nature seeks causes and justifications for grammatical phenomenon. The writer tries to assert that old grammarians have explained many grammatical phenomenon according to Elat Al Eshaar.

This study depends on specifying Elat Al Eshaar in some ancient grammatical books and showing the validity of their explanations.

The study is classified according to grammatical lines into two parts preceded by introduction and preface and end with a conclusion.

In the preface, the writer tries to find a specific definition of Elat Al Eshaar toxically and contextually

المقدمة:

ربّ لك الحمد والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه وبعد:

فإن هذا البحث يتطرق إلى دراسة علة الإشعار في النحو العربي من منطلق أهمية الموضوع القائم على:

أولا: فكرة أن التعليل النحوي مظهر مهم من مظاهر المنهج التوليدي التحويلي في دراسة النحو، ومعلوم ما لهذا المنهج القديم الحديث من أهمية بالغة في تفسير الظواهر النحوية ضمن انساق أصولية واستقرائية على السواء.

ثانيا: مبدأ أن العلة مظهر ثابت في النحو العربي دعت إليه دواعٍ وهيأت لها أجواء علمية ودفعت إليه حاجة الإنسان الفطرية بالسؤال عن الظواهر اللغوية وإيجاد تفسير مناسب لها، ليكون التعليل النحوي بوابة للتواصل بين المنظومة اللغوية الفكرية المبنية على أحكام وقواعد عقلية، والقارئ المتعلم المدفوع بفطرته لمعرفة أسرار وضع تلك الأحكام والقواعد.

ويأتي المقصود من هذا البحث ليكمل الرؤية أعلاه عن طريق السعي إلى إثبات أن علة الإشعار من علل النحو العربي التي ذكرها النحاة في تعليلاتهم وفسروا في ضوئها كثير من مسائل النحو، وأنها في النتيجة النهائية وليدة استقراء العلماء للغة العرب. وعقب استخراجنا لعلة الإشعار من كتاب النحو رأينا أن من الأفضل أن نصنف تلك العلة تبعا لأبواب النحو لنضمن حسن التوزيع ووحدة موضوعات الباب النحوي الواحد، فاقتضى ذلك منا أن يكون البحث على مطلبين تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة. فعقب المقدمة بدأ البحث بالتمهيد عن تعريف الإشعار لغة واصطلاحا مع محاولة لصنع تعريف لعلة الإشعار في ضوء تصور أن التعريف الاصطلاحي المتوافر يفتقر إلى تحديدات تبقي هذا التعريف في حيز العموميات الموهمة في التفسير، ثم التطرق بعد ذلك إلى علامات الإشعار التي اعتمدها المتكلم في اللغة، ليأتي المطلب الأول لدراسة علة الإشعار في بيئتها الأم، وهو أصول النحو فكان لنا منه المسائل الآتية: الإشعار بالعامل، الإشعار بتقديم المعمول له على عامله، الإشعار بالاطراد، الإشعار بالاختيار وعدم الاضطرار، الإشعار بالذكر، الإشعار بالحذف، الإشعار بالفرعية، الإشعار بالأصل.

أما المطلب الثاني فقد أخلصناه لدراسة علة الإشعار ضمن فكرة التأثير والتأثر ليتضمن دراسة العلة على مسائل النحو مما استعمله العرب في كلامهم من أدوات الإشعار ونبه عليها العلماء فكان على وفق أقسام الكلمة في العربية، الأسماء، والأفعال، والحروف، على أن يتضمن كل قسم مسائل ذكر النحاة في تفسيراتهم لها أنها من قبيل النتيجة لعلة الإشعار. ثم ختمنا البحث بخاتمة اثبتنا فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

التمهيد:

تعريف الإشعار لغة واصطلاحًا وبيان علة النحو بين النحو وأصوله:

أولاً: الإشعار لغةً:

الْإِشْعَار: الْإِعْلَام (إفعال) مصدر أَشْعَرَ، وأصل الإشعار العلامة، ومنه مشاعر الحجّ؛ لأنَّها علاماتٌ لَهُ[١]، وقد ورد لفظ الإشعار بمعناه اللغوي في الشعر الجاهلي على لسان أبي طالب عم النبي محمد صلى الله عليه وسلم، الذي قال:

كَذَبْتُم وبيتِ اللهِ يُثلمُ رُكنُهُ***مكّةَ والإشعارِ في كلِّ مَعمَلِ[٢]

ثانياً: الإشعار اصطلاحًا:

لم يرد التعريف الاصطلاحي للإشعار في معاجم المصطلحات النحوية والصرفية واللغوية والبلاغية، وقد ورد تعريفه عرضاً عند بعض المدونين، فقال: ((الإشعار تنبيه المتكلم للمخاطب وإعلامه بما يريد))[٣].

ويمكن لنا أن نعرِّف الإشعار بوصفه مصطلحا نحويا بما يأتي:

هو علة نحوية تكون علامة يشار بها إلى الفرق بين استعمالين لفظين يختلفان باختلاف مراد المتكلم بهما.

ثالثاً: علة الإشعار بين النحو وأصوله:

يعد الإشعار قسمًا من أقسام العلل[٤]، وهو العلة الثانية والعشرون من العلل الأربعة والعشرين من علل النحو، قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوريّ الشهير بالجليس النحوي (ت٤٩٠هـ): ((اعتلالات النحويين صنفان:علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا واشد تداولا وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى))[٥].

رابعًا: علامات الإشعار

يعمد العرب في لغتهم إلى حذف بعض الحروف والاستعاضة عنها بحركات دالة عليها، وتقوم تلك الحركات مقام الإشارة بالإشعار للحذف، فمن ذلك على سبيل المثال الجمع لكلمتي: (موسى) و(مصطفى)، يكون بلفظ: (موسَون)، و(مصطفَون)، بفتح ما قبل الواو فيهما، وهما السين في الأولى، والفاء في الثانية، إشعارًا بأن المحذوف ألف، والأصل: مُوسَيُون ومُصْطَفَيُون، تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، ثم حذفت لملاقاتها ساكنة من الواو الساكنة مع علامة الجمع، وعليهما يقاس جمع كل مقصور[٦].

ويمكن تفصيل المواطن التي يعمد إليها العرب للإشعار بالحركات للحروف المحذوفة أو لغير الحرف أحيانا بما يأتي:

١- الضمة:

أ- الضمة تشعر بالواو:

ذكر النحاة أن الضمة تكون مشعرة بالواو(٧)، كما في (أُخت) فالتاء من (أخت) مبدلة من (الواو) إذ أن اصلها اللغوي هو (أخوة)(٨)، ((وسكنوا ما قبلها لتكون بمنزلة الحرف الأصلي، وضموا أول الكلمة إشعارًا بالواو))(٩). ويتعقب ابن ناظر الجيش دعوى أن (التاء) في (أخت) ونحوها بدل من لام الكلمة بالإنكار، والراجح عنده أن (الواو) التي هي لام الكلمة حذفت اعتباطاً، على نحو حذفها في مذكر هذه الكلمة، ثم لما أريد بالكلمة مؤنث أضيفت التاء للإشعار بذلك، والحجة عنده أنه لا يصح إبدال شيء من لا يجوز النطق به في الأصل(١٠). ونرى أن الأحسن في ذلك أن يقال أن هذه الكلمات ثنائية بالوضع ألحقت فيها (التاء) للعلة التي ذكرنا فلا إبدال ولا حذف.

ب- الضمة للإشعار بحذف الفاعل:

قد يلجأ إلى الضمة للإشعار بحذف الفاعل، فتتغير بنية الفعل تبعاً لهذا الإشعار، فتقولُ مثلًا في (نَصَرَ: ينصُرُ): (نُصِرَ: يُنْصَرُ) إشعارًا بحذفِ الفاعِل(١١).

٢ - الفتحة:

أ- الفتحة للإشعار بالألف:

فالفتحة تُشعر بالألف كما في إعراب المثنى إذ الأصل فيه أن يكون إعرابه بالحركات(١٢)، ولما كانت الألف لا تظهر عليها الحركات فلجئ إلى الإعراب ببقاء الألف على صورتها في حالة الرفع(١٣). قال ابن الناظم: ((فإذا دخل عليها عامل الجر قلبوا الألف ياء لمكان المناسبة، وأبقوا الفتحة قبلها، إشعارًا بكونها ألفًا في الأصل وحملوا النصب على الجر))(١٤). إذن فالياء تحل محل الألف في المثنى المستحق للنصب والجر نحو: (أكرمتُ الزيدين، ومررت بالزيدين) و((سبب فتح ما قبل هذه الياء الإشعار بأنها خلفت الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا))(١٥). وابن الناظم برأيه هذا خالف سيبويه(١٦)، والأخفش الأوسط(١٧)، وابن يعيش(١٨)، وابن عقيل(١٩) في عدّهم سبب فتح ياء التثنية هي للتفريق بين ياء المثنى وياء الجمع، فالعلة عندهم علة فرق. ويرجّح عند احد الباحثين المحدثين رأي ابن الناظم في هذه المسألة بسبب أن في اللغة العربية أسماء تثنى ولا تجمع جمع مذكر سالماً نحو رجل، ومثناه في حالة النصب والجر (رَجُلَيْنِ) ففتحة الياء فيها ليست للتفريق بينها وبين ياء الجمع؛ إذ لا جمع مذكر سالم لهذه الأسماء كما ذكرنا فما الطائل من التفريق(٢٠). ونرى أن ترجيحه أولى بالقبول للعلة التي ذكر.

ب- الفتحة للإشعار بمخالفة الأصل اللغوي:

قد يكون وجود الفتحة للدلالة على مخالفة الأصل اللغوي على نحو جمع (أَرْض) على (أَرَضون)[٢١]، ((فلما كان هذا الجمع في (أرض) على خلاف الأصل أُدْخِلَ فيه ضَرْبٌ من التغيير، ففتحت العين منه إشعارًا بأنه جمع بالواو والنون على خلاف الأصل))[٢٢]، والحال نفسه في جمع (سَنَة) على (سِنون) إشعارًا بأنّه جُمِعَ جمعَ السّلامة على خلاف الأصل[٢٣].

٣ - الكسرة:

على الرغم من ثقل الكسرة في فصيح الكلام إلا أن النحاة ذكروا أن العرب تستعمل الكسرة للإشعار في مواطن كثيرة منها[٢٤]:

أ- الإشعار بالياء:

شاع عند النحاة أن تكون الكسرة مشعرة بالياء[٢٥]، والمتحقق عند ابن مالك أن العرب في الاستعمال إذا أرادوا الإضافة كسروا الباء والخاء في قولنا: لا أبِ لي ولا أخ لي إشعارًا بأنها متصلة بالياء تقديراً، أما اللام فلا اعتداد بها على ذلك التقدير[٢٦]. ((من حيث المعنى، وأما من حيث اللفظ فيجب أن يعتد بها، ولا شك أن اللام هي الجارة للضمير لفظا))[٢٧].

ومما وقعت فيه الكسرة مشعرةً بالياء كذلك كسرهم الباء من كلمة ((بيت إشعارًا بالياء، لأنها من بنيت))[٢٨].

ب- الإشعار بالفرق بين أداتين:

ومن الأمثلة على أن الكسرة تشعر باختلاف الأداتين تفريقهم بـ (إنَّ وأنَّ) وكلاهما للتوكيد[٢٩]، ((فإن كسرت همزتها كان الكسر فيها إشعارًا بتجريد المعنى الذي هو التأكيد عن توطئة الجملة للعمل في معناها، فليس بين المكسورة والمفتوحة فرق في المعنى))[٣٠]. ففرقوا بينهما للإشعار بتمام المعنى وانقطاعه عما قبله ((فالكسر إشعار بالانقطاع عما قبل، واعتماد على المعنى الذي هو التوكيد، فلم يتصور فتحها في الابتداء إلا بتقدم عامل لفظي يدل على المراد بفتحها، لأن العامل اللفظي يطلب معموله، فإن وجده لفظا فهذا غير ممنوع منه، وإلا تسلط على المعنى، والابتداء بخلاف هذا))[٣١].

ت- الإشعار بالتثنية:

يتوصل السهيلي إلى أن علة كسر الكاف من (كِلا) بمقابل ضمها من (كُل) هو للإشعار بالتثنية، إذ قال: ((فإن قيل لهم: ولم كسرت الكاف من (كلا) وهي في (كل) مضمومة؟ فلهم أن يقولوا: كسرت إشعارًا وتنبيهاً على معنى الاثنين، كما يبدأ لفظ الاثنين بالكسر))[٣٢]. وحمل ابن يعيش على هذه العلة كذلك كسر العين من عشرين للإشعار بتثنية العشر إذ قال:((قياس العشرين أن يقال: اثْنُونَ، واثْنِينَ

لعشر مرار اثنَيْن، فكأنّا ننزع (اثْنِ) من اثنين، ونجمعه بالواو والنون، و(إثْنُ) لا يُستعمل إلا مثنّى، فاشتقّوه من لفظ العشرة، وكسروا عينه إشعارًا بإرادة لفظ اثنين فاعرفه))[٣٣].

ث- الإشعار بالتأنيث:

عدَّ الأشموني من أسباب استعمال الكسرة في بنية الكلمة هي للتأنيث، وضرب لذلك مثلاً الضمير (أنتِ)[٣٤]. وإنما خصت الكسرة بالتأنيث ((لأن الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي إشعار به))[٣٥].

٤ - التنوين:

ذكر المراديّ أن التنوين أقسام، ومنه قسم ورد إشعارًا بالبقاء على الأصل، فقال: ((وأقسام التنوين عند سيبويه خمسة: الأول: تنوين التمكين، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف))[٣٦]، ثم قال: ((إشعارًا ببقائه على أصالته))[٣٧]، وقد مثّل له المراديّ في موضع آخر ذاكرًا علة الإشعار نفسها، فقال: ((فتنوين التمكين نحو (زيد، رجل)، وهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف إشعارًا ببقائه على أصالته))[٣٨].

وفي الشعر يكون التنوين إشعارًا بتمام البيت وانفصاله عن الذي بعده قال السهيلي: ((وعلامة الانفصال في أكثر الكلام هي النون الساكنة، كما تقدم في التنوين فإنها لا توجد في الكلام إلا علامة لانفصال الاسم، حتى أدخلوها في القوافي في الاسم المعرف بالألف واللام، إشعارًا بتمام البيت وانفصاله مما بعده))[٣٩]. وأحيانًا يكون ترك التنوين إشعارًا بشيء ما، فيصار حينًا إلى ترك شيء إشعار لشيء، من ذلك ما ذكره ابن مالك في التنوين فقال: ((التنوين: نون ساكنة تزاد آخر الاسم تبيينًا لبقاء أصالته، أو لتنكيره، أو تعويضًا، أو مقابلة لنون جمع المذكر، أو إشعار في ترك الترنم في روي مطلق في لغة تميم))[٤٠].

المطلب الأول: الإشعار في أصول النحو

عادة ما يكون الإشعار إشعارًا واحداً، ولكن قليل ما يكون الإشعاران إشعارين، لكنه قد يرد، من ذلك ما لوحظ في بيت شعري:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[٤١]

فقد رأى ابن يعيش كأنَّ إبقاء ضمة الباء إشعار بالأصل، ومحافظة على البناء، إذ قال في توجيه البيت أعلاه: ((بُوعَ المتاع، كأنَّك أبقيتَ ضمةَ الباء إشعارًا بالأصل))[٤٢].

ونفي الإشعار إشعار كذلك، فقد ينفي بعض النحاة الإشعار بشيء، ويجعلون المسألة مطلقة المفهوم، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر دلالة (الواو) العاطفة، فقد اختلف العلماء في الواو العاطفة على ماذا تدل ولهم في ذلك أقوال منها قول الجمهور من أئمة العربية والأصول والفقه أنها تدل على مطلق الجمع من غير إشعار بخصوصية المعية أو الترتيب ومعنى ذلك أنها تدل على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه

في الحكم الذي أسند إليهما من غير أن يدل على أنهما معا بالزمان أو أن أحدهما قبل الآخر ولا ينافي هذا احتمال أن يكون ذلك وقع منهما معا أو مرتبا على حسب ما ذكرا به أو على عكسه ولا يفهم شيء من ذلك من مجرد الواو العاطفة(٤٣). وهناك من الإشعارات النحوية ما تتعلق بأصول النحو أكثر من تعلقها بالمسائل النحوية، وهذا ما جعلنا نفرّق بين هذا المطلب وغيره، ويمكن أن نعرض أهم الإشعارات الأصولية المتعلقة بالنحو في المسائل الآتية:

١- الإشعار بالاطراد:

يستشهد النحاة بيت شعري، ثم يرون فيه الإشعار بالاطراد، كما في قول الشاعر:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِد ***** فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ(٤٤)

والاستشهاد بهذا البيت في قوله: (كِدْتُ أَفْعَلَهْ)، وكل النحاة متفقون على أن الرواية بنصب اللام في (أفعله)(٤٥)، وتوجيهه أنه ((أراد بعدما كدت أن أفعله، فحذف (أن) وأبقى عملها، وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته))(٤٦)، فقوله: ((وفيه إشعار باطراد إلخ، دفع لما قد يقال يحتمل أن إثبات (أن) في البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط))(٤٧).

٢- الإشعار بتقديم المعمول له على عامله:

قال ابن مالك:

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ *******مَعَ الشُّرُوطِ كَ لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ(٤٨)

فقد اضطر ابن مالك إلى تقديم المفعول له مع وجود المانع فإن (ذا) اسم إشارة في محل رفع على الابتداء، وجملة (قَنِع) خبره، قال الأزهري: ((وفيه تقديم المفعول له على عامله وما أظن أحداً يجيز مثل ذلك نثراً، لأن الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أولى. وقول بعض الشراح إن فيه إشعاراً بجواز تقديم المعمول له على عامله صحيح لكنه مشروطٌ بعدم المانع،...والمانع هنا موجود كما ترى، وإنما يجوز ذلك أن لو قال: ذا لزهدٍ قنع. ولم أرَ أحداً تنبه لما قلناه في هذا المثال، بل حكموا فيه بالجواز مطلقاً، والظاهر وقفه على الضرورة))(٤٩). وإنما يجوز ذلك أن لو قال: (ذا لزهدٍ قنع)(٥٠).

٣- الإشعار بالاختيار وعدم الاضطرار:

هذا النوع من الإشعار هو ضد الإشعار بالاضطرار، ويظهر لدينا في الشعر خاصة، بحكم الوزن العروضي الذي يربط الشعراء ويحكمهم، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر بيتين من الشعر:

أحدهما قول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ(٥١)

والآخر قول الشاعر:

يقولُ الخنَا وأَبْغَضُ العُجْم نَاطقًا ... إلى ربِّنَا صوت الحمار اليُجَدَّعُ(٥٢)

الشاهد في البيتين السابقين هو وصل (الـ) بالفعلين المضارعين (ترضى)، و(يجدعُ) قال ابن مالك في توجيه ذلك: ((وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته)، ولتمكن قائل الثاني من أن يقول: (إلى ربنا صوت الحمارِ يُجدع)،... فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار))(٥٣). وينكر ابن عقيل على ابن مالك ذلك قائلا إنه في البيتين السابقين: ((قد شذَّ وَصل الألف واللَّام بالفعل المضارع، وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشِّعر))(٥٤).

ومحل الخلاف في هذه المسألة هو اختلاف وجهات نظر علماء النحو في النظر إلى الضرورة؛ إذ يُفهم من كلام ابن مالك أن محل الضرورة هو ما لا يستطيع الشاعر أن يحيد عنه الى غيره، فيما تُجمع وجهة نظر غيره من النحاة إلى أنه لا تنافي بين كون الشيء ضرورة مع وجود وجه يسوغه، وأنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره(٥٥). ومما يرجح رأي ابن مالك إذا علمنا أنَّ منهج سيبويه لم يقيد الضرورة بعدم وجود مندوحة للشاعر(٥٦) بقوله: ((وليس شيء يضُطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها))(٥٧). وفي ضوء ما تقدم نرى أنْ اتصال (الـ) بالمضارع وإنْ كان غير مخصوص بالضرورة إلا أنه يضعف القياس عليه؛ لعدم وروده في المشهور من استعمال العرب؛ ولأنه يتعارض مع ما تفيده من معان تخرج إليها، ثم أن دخول (الـ) التعريف من خصائص الأسماء.

٤- الإشعار بالحذف:

ويكون الإشعار بالحذف على نوعين، حذف المذكور قبل، وحذف المذكور بعد، على ما يأتي:

أ- الإشعار بحذف المذكور قبل:

ومنه قَوْلهم: (مَا رَأَيْت كَالْيَوْمِ رجلا) فَالْمَعْنى مَا رَأَيْت مثل رجل أَرَاهُ الْيَوْم رجلا أَي مَا رَأَيْت مثله فِي الرِّجَال(٥٨)، فهو منصوب بفعل مقدر محذوف لكثرته في كلامهم، قامت الكثرة لاستعمالهم إياه على هذا المعنى مقام القرينة الدالة على المحذوف. ألا ترى إلى قولك: عبد الله، يفهم منه أنك قصدت: يا عبد الله، لكثرة: يا عبد الله في كلامهم، فصارت الكثرة تشعر بالمحذوف إشعارًا كالقرائن الحالية والمقالية، ولولا ذلك لم يجز أن تقول: كاليوم رجلا (٥٩). وعدَّ ابن مالك من ذلك أيضا ما انتصب من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل إظهاره، إذ قال: ((ومن ذلك قولك تعْسا وتبّا وجَدْعا ونحوه، ثم قال: وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل، فقوله: ومن ذلك قولك ولم يقل قولهم فيه إشعار بأنه موكول إلى القياس))(٦٠).

ب - الإشعار بحذف المذكور بعد:

يجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلتها نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾(٦١)، و﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾(٦٢)، و﴿إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾(٦٣)، أي: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وإني قال لعملكم من القالين، وإني ناصح لك من الناصحين. ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلا عليه من التبعيضية، لأن في ذلك إشعارًا بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، فتقوى الدلالة عليه(٦٤).

٥- الإشعار بالفرعية:

ذكر البصريون أن (إن) وأخواتها تعمل عكس عمل (كان) وأخواتها فتنصب الاسم وترفع الخبر(٦٥)، خلافا لما نُقل عن الكوفيين بأن الخبر باق على ارتفاعه قبل دخول (إن) وأخواتها عليه، فلا عمل لها فيه(٦٦)، وذكر ابن قيم الجوزية أنَّ علة تقديم الاسم المنصوب على المرفوع مع هذه الحروف المشبهة بالفعل هي للإشعار بفرعية هذه الحروف إذ قال: ((عملت هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، وعملت الرفع والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، وبناء ألفاظها على الفتح، وقدم منصوبها على مرفوعها إشعارًا بالفرعية))(٦٧). فالمعمولان معها باقيان على بابهما كفاعل ومفعول به، وبتقديم الأخير إشعار بأن هذه الحروف فرع على الأفعال وإن عملت عملها(٦٨).

٦- الإشعار بالأصل:

وقع هذا النمط من علة الإشعار في تركيب الجمل الفرعية المقلوبة، إذ تميزت العربية من غيرها بوصف العناصر عندما يراد إبراز جانب الوصف فيها عن طريق تقديم العنصر الجديد أو المشوق في تلك العبارة الواصفة على القديم أو المعروف، وفيه شرط أن يتطابق ذلك العنصر المتقدم مع العنصر الموصوف، وليس مع العنصر الداخل معه في تركيب العبارة مع المحافظة على الأصل النحوي للتركيب(٦٩)، وهو ما نقله أبو حيان عن السهيلي بقوله: ((كل صفة جرت على غير من هي له فأصلها أن لا تجري عليه، وأن تكون خبرًا عمن هي له، فقولك: مررت برجل ضاربُهُ عمرو، الأصل: عمرو ضاربُهُ، وكذلك: زيدٌ مررتُ برجلٍ محبه هو، أصله هو محبه، ثم تقول: (محبه هو) على أن يكون خبرًا مقدمًا، ثم أجريته صفة للأول، وجعلت المبتدأ فاعلًا، فتركته منفصلًا على ما كان يلزمه إذ كان مبتدأ إشعارًا بحكم أصله))(٧٠). فجملة (ضاربُهُ عمرو)، و(محبُهُ هو) ومثالهما جرى فيهم تقديم وتأخير، وعومل فيها الضمير (هو) معاملة الاسم الظاهر ففصل عن الصفة إشعارا بأنه مبتدأ في الأصل.

المطلب الثاني: الإشعار في المسائل النحوية

أولًا: الإشعار بالأسماء

١- الإشعار بالضمير:

الضمائر أسماء تعودُ إِلَى ظاهرٍ قبلها لفظا أَو تَقْديرا(٧١)، وقد استعمل النحاة البصريون الضمائر من أدوات الإشعار النحوي، إذ قد يستلزم تأكيد الضمير إشعارًا لتأكيد الاسم، كما في حالة العطف بالواو العاطفة إذا كان العطف على المضمَر المرفوعِ المتّصل بالأفعال لم يحسن ذلك العطف إلا بعد تأكيد المضمَر المرفوعِ، مثل: (قمتُ أنا وزيد) و (زيدٌ قام هو وعمرو) (٧٢)؛ لأنّ المضمَر المرفوعِ لَمّا اتّصل بالفعل اختلط به وصار كالجزء منه(٧٣)، فأتى بالتّأكيد إشعارًا بأنّ العطف على الاسم المضمَر المرفوع نفسه(٧٤). ((لأن التأكيد فصل أيضا إشعارا بأن التأكيد هو الأصل في جواز العطف؛ إذ بذلك يظهر أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع الاستقلال))(٧٥).

٢- الإشعار بالبدل:

من ذلك أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد أن يقترن بهمزة الاستفهام إشعارا بتعلق معنى الاستفهام بالبدل قصدا واختصت الهمزة بذلك لأنها أصل الباب ووضعها على حرف واحد نحو: (كيف أنت أصحيح أم سقيم؟)(٧٦)، وقال الصبان: ((ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه إشعارًا قريبًا))(٧٧).

ثانيًا: الإشعار بالأفعال: وفيه مسألة واحدة وهي:

الإشعار بالمضي:

صح عن النحاة جواز زيادة (كان) بعد (ما) التعجبية(٧٨)، والذي حملهم على قبول صحة هذا الإجراء في زيادة (كان) مع فعل التعجب هو إفادة المضي، ويمثلون له بنحو: (ما كان أحسن زيداً)، وكقول الشاعر:

ما كَانَ أَسعَدَ مَن أَجَابَكَ آخِذًا ... بِهُدَاكَ مُجْتنبًا هَوًى وَعِنَادًا(٧٩)

قال شارح الكافية الشافية: ((لما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضي، وكان المتعجب منه صالحا للمضي أجازوا زيادة (كان) إشعارا بذلك عند قصده))(٨٠). واعترض أبو حيان على قول ابن مالك: (لما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضي) ذكراً أن هذا الرأي غير مقطوع به عند بعض النحاة، وأن الأصل عندهم ((أنه بمعنى المضيّ إبقاءً للصيغة على بابها، ألا أنه يدلُّ على الماضي المتصل بزمان الحال، فإن أردتَ الماضي المنقطع أتيت بكان))(٨١). ويظهر لنا أن هذا الرأي لا يغير من علة دخول كان على ما التي للتعجب وهو إشعار بدلالة أسلوب التعجب على الزمن الماضي حصراً.

ثالثًا: الإشعار بالحروف

١- الإشعار بحذف الحرف العامل:

قد يكون دخول الحرف في الجملة للإشعار بحرف عامل محذوف، وصنيع ذلك في أداة الشرط (إنْ)، وجمهور النحويين على أنه لا يجوز حذف أدوات الشرط، لا (إنْ) ولا غيرها(٨٢)، ((وَجوز بَعضهم حذف (إن) فيرتفع الْفِعْل وَتدْخل الْفَاء إشعارًا بذلك))(٨٣). وجعلوا منه قول ذي الرمة:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً ... فَيَبْدُو وَتَارَات يجُم فَيَغْرَقُ(٨٤)

أي: إن يحسر الماءُ، فلما حذفت (إنْ) ارتفع الفعل(٨٥). والبيت محتمل لأن يكون (إنسان عيني): مبتدأ ومضاف إليه، و(يحسرُ الماءُ)، جملة في موضع خبر المبتدأ، وهي لا تصلح لأن تكون خبرًا؛ لخلوها من الرابط الذي يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر، وهو (الماء) ولكن سوغ ذلك عطف (فيبدو) عليها؛ فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ فحصل الربط بذلك(٨٦). ويظهر لنا أن الراي الأخير هو الراجح عندنا، لجريانه على القياس الشائع، ولخلوه من التأويل بالحذف، ولأن جمهور النحاة عدّوا هذا من روابط الجملة الواقعة خبراً بالمبتدأ نحو: زيدٌ جاءت هند فضربها(٨٧).

٢- الإشعار بإلغاء الحروف العاملة:

يقرر بعض النحاة منهم المبرد وابن كيسان أنه إذا وقع اسم (لا) نكرة يجب تكرار (لا) إشعارًا بإلغائها، إذا كُرِّرت لا حينئذٍ هذا فيه إشعار، وهو أمر ظاهر بأنَّ لا ملغاة، حينئذٍ وجب الإهمال ورفع ما بعدها على أنه مبتدأ(٨٨)، فإذا كان مدخول لا معرفة نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمرُو، حينئذٍ يجب إهمالها مع التكرار عند غير المبرِّد وابن كيسان إشعارًا بإلغائها(٨٩).

٣- الإشعار بالمعنى:

الأصل من وجود حروف المعاني في الجملة أو زيادتها للإشعار بمعنًى تضفيه على الجملة من ذلك:

أ- زيادة (أنْ) زائدة بعد (لَمَّا) إشعارًا بمعنى المفعول له:

مذهب الجمهور في (لَمّا) أنها مركبة من (لَمْ) و (ما)(٩٠)، وهي مشتقة من ((لَممت الشيءَ أَلُمّه لَمّاً، إِذا جَمعتَه))(٩١)، ويطرد وقوع (أنْ) بعد (لما) الحينية(٩٢) لدى جمهور النحاة(٩٣)، وفائدتها توكيد معنى الشرط (وجود لوجود) في (لما)، ولا محل لها من الإعراب(٩٤).

ويرى السهيلي أنه لما كانت (لما) مشتقة من معنى الجمع فهي في اصل استعمالها قائمة على ((ربط فعل بفعل على جهة التسبيب أو التعقيب، فإذا كان التسبيب حسن إدخال (أنْ) بعدها زائدة إشعارًا بمعنى المفعول من أجله، وإن لم يكن مفعولاً من أجله))(٩٥)، وتحقيقاً لرأيه يعطي شواهد من القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾(٩٦)، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾(٩٧). وعنده ((إذا

كان التعقيب مجرداً من التسبيب لم يحسن زيادة (أن) بعد لـمّا))[٩٨]. فالسهيلي لا يبتعد كثيرا عن رأي جمهور النحاة في صحة دخول (أنْ) على (لما) اذا تحقق في الأخيرة معنى الشرط؛ إلا أنَّ دخولها عنده هو لعلة نحوية هدفها الإشعار بما في (لما) من معنى المفعول لأجله.

ب- إدخال (ال) في السلام للإشعار بمعنى الدعاء:

ذكروا أن من فوائد أدخال (أل) في تركيب (السلام عليكم) هي للإشعار بالجمع بين معنيي الدعاء والإخبار ((ومن فوائد هذا الأصل أيضاً إجماعهم في الرد على قولهم: (السلام عليك) بالألف واللام، لأنها لو سقطت ههنا لصار الكلام خبراً محضاً كما تقدم في قوله: (عليك دين)، و (في الدار رجل) أنه خبر عن المجرور في الحقيقة، وإذا صار خبراً بطل معنى التحية والدعاء، .... فعرف بالألف واللام إشعارًا بالدعاء للمخاطب وأنك راد عليه التحية لا مخبر، فلم يكن بدٌّ من (الألف واللام) فاعرفه، والله المستعان))[٩٩].

وإذا وازنا هذا الرأي بما ورد في القرآن الكريم لوجدنا أن الآيات الكريمات التي ورد فيها تركيب (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) كان المخاطب فيه هم أهل الجنة أو من سيبلغها[١٠٠]، لذا جاء التركيب خاليا من (ال) ليكون خبرا محضًا خاليًا من معنى الدعاء؛ إذ لا حاجة لمن بلغ الجنة أو كان في هذه المنزلة للدعاء[١٠١]. إلا ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغوَ أَعرَضُواْ عَنهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعمَـٰلُنَا وَلَكُم أَعمَـٰلُكُم سَلَـٰمٌ عَلَيكُم لَا نَبتَغِي ٱلجَـٰهِلِينَ﴾[١٠٢]. وتوجيه خلو هذه الآية من (ال) مع أن الخطاب فيها لمن في الأرض أن صيغة الخطاب تضمنت تحية مفارقة وكف أذى لمن لا سبيل إليه فخلى الخطاب من معنى الدعاء[١٠٣].

ت - إدخال (أنْ) على (أخلوق) و(حري) للإشعار بمعنى الرجاء فيهما:

ذكر النحاة أنَّ من الواجب أن تلزم (أنْ) خبر الفعلين (اخلولق) و(حري) فيقال: (حري زيد أن يفعل)، ولا يجوز (حري زيد يفعل)، ويقال: (اخلولق زيد أن يفعل)، ولا يجوز (اخلولق زيد يفعل)[١٠٤]. وفسّر الصبان علة ذلك بأنه للإشعار بمعنى الرجاء فيهما إذ قال: ((قوله: وَأَلْزَمُوْا اخْلَوْلَقَ، أَنْ مِثْلَ حَرَى[١٠٥]. للإشعار بأنهما للرجاء ولما كانت (عسى) شهيرة فيه لم تلزمها (أنْ) وإن اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل))[١٠٦].

٤- الإشعار بالفرق:

يُعمد إلى الحرف للإشعار بالفرق، فمن ذلك:

أ- اتصال الباء بـ (ما) الموصولة للتفريق بينها وبين النافية:

حملوا على ذلك قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[١٠٧]

وفيه اتصال الباء الجارة بـ(ما) إشعارا بأنها اسم بمعنى (الذي) نقل ذلك عبد القادر البغدادي عن ((ابْن الشجري فِي أَمَالِيهِ[١٠٨]: الْبَاء زَائِدَة بمنزلتها فِي ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[١٠٩]. وَحسن دُخُولهَا فِي (مَا) أَنَّهَا مُبْهمَة مَبْنِيَّة كالحرف فَأدْخل عَلَيْهَا حرف الْجَرّ إشعارًا بِأَنَّهَا اسْم وَالتَّقْدِير: ألم يَأْتِيك مَا لاقت))[١١٠].

ورجّح ابن هشام هذا الرأي على سواه بقوله: ((على أَن الْبَاء زَائِدَة فِي الْفَاعِل وَيحْتَمل أَن (يَأْتِي) و(تمي) تنَازعا (مَا) فأعمل الثَّانِي وأضمر الْفَاعِل فِي الأول فَلَا اعْتِرَاض وَلَا زِيَادَة، وَلَكِن الْمَعْنى على الأول أوجه إِذْ الأنباء من شَأْنهَا أَن تمي بِهَذَا وَبِغَيْرِهِ)).

ب- التفريق بالهاء:

فمن ذلك الفرق بين هاء التأنيث وهاء الغاية والمبالغة كما قيل: ((رجلٌ فَرُوقَةٌ: فَزِعٌ، شديدُ الفَرَق؛ والهاء في ذلك ليست لتأنيث الموصوف بما هي فيه، إنّما إشعارٌ بما أُريد من تأنيث الغاية والمبالَغ))[١١١]. وقد أصّل ابن يعيش لهذه المسألة بقوله: ((وإنّما كان أصل العدد التأنيث للمبالغة بالإشعار بقوّة التضعيف، وذلك لأنّه لا شيء فيه من قوّة التضعيف ما في العدد فيما يظهر للعقل، فأُشعر بالعلامة أنّ له المنزلة هذه، وجرت علامةُ التأنيث في العدد مجراها في مثل (علّامة)، و(نسّابة)، للإشعار بقوّة المبالغة في الصفة، وتضاعُفِها في المعنى))[١١٢].

٥- الإشعار بأدوات المنع:

ذكر ابن مالك أن المرفوع بعد لولا الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره[١١٣]، في القسم االصريح نحو: لعمرك لأفعلن، فإن تعيّن (لعمرك) في القسم دلالة على الخبر المحذوف، أي: لعمرك ما أقسم به، وسد جواب القسم مسد الخبر المحذوف، فوجب حذف الخبر في هذا التركيب[١١٤]؛ ((لأن في لولا إشعارًا بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب، والوجود الذي يشعر به هو المفاد بالخبر لو نطق به، ففي حذف الخبر بعد لولا من العذر ما في حذف خبر المقسم به وزيادة))[١١٥].

٦- الإشعار بأدوات الاستثناء:

أورد ابن مالك بيتًا وعلق عليه من ناحية الإشعار بالتقديم، فأنشد:

وبَلْدةٍ ليس بها طُوريّ ... ولا خلا الجنّ بها إنْسِيُّ[١١٦]

ثم قال: ((فقدّر أنه قال: ولا بها إنسيٌّ خلا الجن. وهو استثناء منقطع. وفي تقديم (خلا) إشعار بتقديم إلّا لأنها الأصلُ، ولا يقع الفرعُ في موضع لا يقع فيه الأصل. وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي: دون شذوذ))[١١٧].

٧- الإشعار بعدم التقييد:

جعل ابن مالك عدم تقييد (لا) التي هي ضد (نعم) في النفي بزمان دون زمان، كما لا تتقيد (نعم)؛ لأن (نعم) تصديق لما قبلها ماضيا كان أو حاضرًا أو مستقبلاً، فكان هذا الإشعار بعدم التقييد(١١٨).

٨- الإشعار بتأنيث الاسم:

من ذلك أنَّ (كِلْتَا) عند سيبويه على زنة: (فِعْلَى)، أصله: (كِلْوى)(١١٩)، أبدلت الواو تاءً إشعارًا بالتأنيث(١٢٠). فلام الكلمة أُبدلت تاء، وصحَّ حذفها في النسب لما فيها من الإشعار بالتأنيث(١٢١)، ويمكن تعليل إبدالها تاء مع وجود الألف التي هي للتأنيث أيضاً بأن الألف قد تصير في كلتا ياء مع المضمر، فتخرج من علم التأنيث فصار في إبدال الواو تاء تأكيدٌ للتأنيث(١٢٢). وذهب بعضهم إلى أن وزن كلتا (فِعْتَل) فالألف هي لام الكلمة والتاء زائِدَة للتأنيث بِدَلِيل حذفهَا في النسب فتقول: (كِلَوِيّ)(١٢٣).

ويمكن أثبات صحة قول سيبويه في تعويض تاء التأنيث من الواو بما يأتي:

الأول: أن (كِلْتَا) اسمٌ مفردٌ يُفيد معنى التثنية، واللام فيها ساكنة، والتاء لا تكون علامةَ لتأنيث المفرد إلَّا وقبلها فتحةٌ، نحوُ: (طَلْحَةَ)، و(قائمةٍ)، أو يكون قبلها ألفٌ، نحوُ: (سِعْلاةٍ)، و(عِزْهاةٍ). فلا يصح أن تكون التاء فيه للتأنيث، وما قبلها ساكنٌ.

الثاني: أن علامة التأنيث لا تقع في حشو الكلمة، بل تكون في آخرها.

الثالث: أنّ صيغة (فِعْتَل) غير مستعملة في العربية، فكيف يصح القياس عليها(١٢٤).

فالحاصل أن التاء في كلتا مبدلة من الواو إشعارًا بالتأنيث، والألف بعد التاء للتأنيث.

٩- الإشعار بالنكرة المعهودة في الذهن:

تستعمل (ال) للإشعار بالنكرة المعهودة في الذهن، ولا يكون المراد منها الإيذان بتعريفها نحو قولنا: (لقيتُ رجلاً فضربته) ((أصله: لقيتُ رجلا فضربت الرجلَ؛ لأن النكرة إذا أعيدت فإنما تعاد بالألف واللام؛ إشعارًا بأن المراد النكرة المعهودة في الذكر لا غيرها، إلا أنهم فرّوا من التّكرار؛ فوضعوا الضمير موضع الاسم الداخل عليه الألف واللام))(١٢٥).

الخاتمة:

بعد أن أنهينا بحثنا علة الإشعار في النحو العربي الذي استقينا مسائله من تتبع أقوال النحاة في مظانهم كان من نتائج هذا البحث ما يأتي:

١- الْإِشْعَار في اللغة هو الْإِعْلَام، ومنه توصلنا إلى دلالة التعريف الاصطلاحي وهو: تنبيه المتكلم للمخاطب بعلامة يُدرك عن طريقها الفرق بين استعمال لفظين يختلفان باختلاف مراد المتكلم منهما.

٢- يعد الإشعار قسمًا من أقسام العلل النحوية ، وهي العلة الثانية والعشرون من العلل الأربعة والعشرين من علل النحو التي ذكرها النحاة في كتب أصول النحو.

٣- استعملت العرب الحركات وسيلة من وسائل الإشعار النحوي عن طريق حذف الحرف والاستعاضة عنه بحركة دالة عليه من جنس الحرف المحذوف فتكون تلك الحركة إشعارا به.

٤- يعمد العرب إلى الحركات للإشعار أحيانا بغير الحرف المحذوف، فهم يستعملون الضمة للإشعار بحذف الفاعل، والفتحة للإشعار بمخالفة الأصل اللغوي، والكسرة على الرغم من ثقلها للإشعار بالتأنيث، أو للفرق بين أداتين، أو للتثنية.

٥- ذكر المرادي أن تنوين التمكين إنما جيء به للإشعار ببقاء الاسم المعرب المنصرف على أصالته، ويكون التنوين كذلك وسيلة للإشعار بتمام البيت وانفصاله عما قبله في الشعر.

٦- عادة ما يكون الإشعار إشعارًا واحدًا، ولكن قد يقع نقيض ذلك على وجه الندرة فيكون الإشعاران إشعارين، ويضرب ابن يعيش لذلك مثلا لفظة (بُوعَ) فإبقاء ضمة الباء إشعار بالأصل، ومحافظة على البناء.

٧- قد يكون نفي الإشعار أحيانا إشعارا من المتكلم كما في الواو العاطفة التي تدل على مطلق الجمع من غير إشعار بخصوصية المعية أو الترتيب.

٨- على الرغم من أن الإشعار علة نحوية إلا أنَّ مباحثه تتجاوز أصول النحو لتلازم مسائل نحوية مختلفة على طريقة النتيجة والسبب، فنجد للإشعار مسائل تتعلق بمباحث الأسماء والأفعال والحروف.

الهوامش

(١) ينظر: تهذيب اللغة (ش،ع،ر): ٢٦٦/١.

(٢) ديوانه: ٧٦، وينظر: غريب الحديث: ٦٥/٢.

(٣) ينظر: مبادرات أدبيَّة وفنيَّة ونقديَّة، سامي عطية عبد الغفار، https://samiabdulghaffar.wordpress.com .

(٤) ينظر: ارتقاء السيادة: ٧١.

(٥) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٢٢٧-٢٢٩.

(٦) ينظر: إرشاد السالك: ٨٨٦/٢، ٨٨٧، وأصول النحو: ٨١، ٢٣٥.

(٧) ينظر: اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: ٧٩.

(٨) ينظر: علل النحو: ١٧٢، وسر صناعة الإعراب: ١٥٩/١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٤٠٥/١.

(٩) نتائج الفكر في النحو: ٨٠.

(١٠) ينظر: تمهيد القواعد: ٥٢٣٨/١٠.

(١١) ينظر: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ٨٦.

(١٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٣٣٠/١.
(١٣) ينظر: المقاصد الشافية: ١٦٠/١-١٦١.
(١٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٢.
(١٥) توضيح المقاصد: ٣٣٠/١.
(١٦) ينظر: الكتاب: ١٧/١.
(١٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٤/١.
(١٨) ينظر: شرح المفصل: ٢١٤/٣.
(١٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٨/١.
(٢٠) ينظر: العلل النحوية دراسة تحليلة في شروح الألفية المطبوعة: ٤٧-٤٨.
(٢١) ينظر: أسرار العربية: ٦٧.
(٢٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١/ ٣٧.
(٢٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١٩٧/١.
(٢٤) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٢٤٣.
(٢٥) ينظر: اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: ٧٩.
(٢٦) ينظر: شرح التسهيل: ٦١/٢.
(٢٧) تمهيد القواعد: ١٤٢٣/٣.
(٢٨) نتائج الفكر: ٨٠.
(٢٩) ينظر: أسرار العربية: ١٢٢، وتوضيح المقاصد: ٥٢٣/١.
(٣٠) نتائج الفكر: ٢٦٧.
(٣١) المصدر نفسه: ٢٦٨.
(٣٢) المصدر نفسه: ٢٢٢.
(٣٣) شرح المفصل: ١٩/٤.
(٣٤) ينظر: شرح الأشموني: ٤٧/١.
(٣٥) حاشية الصبان: ٩٨/١.
(٣٦) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٤٤.
(٣٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٥.
(٣٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٧٦/١.
(٣٩) نتائج الفكر: ١٥١.
(٤٠) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢١٧.
(٤١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٧١، والرواية فيه (بيع) بدل من (بوع) ولا شاهد فيها، وهو منسوب له في المقاصد النحوية: ٩٧٥/٢، وشرح التصريح: ٤٣٨/١، وبلا نسبة في أسرار العربية: ٨٧، وشرح الكافية الشافية:

٦٠٥/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٣١٨/١، وأوضح المسالك: ١٣٤/٢، ومغني اللبيب: ٥١٣، وشرح ابن عقيل: ١١٥/٢، وهمع الهوامع: ٣٢٩/٢.

(٤٢) شرح المفصل: ٣٠٨/٤.

(٤٣) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٦٧.

(٤٤) هذا البيت من شواهد سيبويه، ونسبه في الكتاب لعامر بن جؤين الطائي: ٣٠٦/١-٣٠٧، وهو لعامر الهذلي في شرح التصريح: ٣٩٢/٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم: ٤٩٠، والتذييل والتكميل: ١٦٣/٢، ومغني اللبيب: ٨٣٩، وشرح الأشموني: ٢٧٧/١، وهمع الهوامع: ٢٢٨/١، و٤٠٥/٢، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٥٧-٤٥٨.

(٤٥) اختلف النحاة في تخريج هذا البيت، التخريج الأول: وحاصله أن الفتحة على لام "أفعله" فتحة إعراب، وأن الفعل المنصوب بأن المصدرية محذوفة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

التخريج الثاني: وحاصله أن الفتحة التي على لام "أفعله" فتحة بناء، وأن الفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفًا.

التخريج الثالث: وحاصله أن الفتحة التي على لام "أفعله" لا هي فتحة الإعراب ولا هي فتحة البناء، ولكنها فتحة منقولة من الحرف الذي بعدها فأصلها (أَفعَلَهَا) ثمَّ حذفت الْألف ونقلت حَرَكَة الْهَاء إِلَى مَا قبلهَا وفي هذا التخريج أضمر أَن فِي مَوضِع حَقّهَا أَلا تدخل فِيهِ صَرِيحًا وَهُوَ خبر كَاد واعتد بهَا مَعَ ذَلِك بإبقاء عَملهَا والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل وعدّ أبو حيان هذا التخريج لغة ضعيفة. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٥٧- ٤٥٨، والتذييل والتكميل: ١٦٣/٢، ومغني اللبيب: ٨٣٩.

(٤٦) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢٧٧/١-٢٧٨.

(٤٧) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٨٤/١.

(٤٨) ألفية ابن مالك: ١٠٧.

(٤٩) إعراب الألفية: ٦٩-٧٠.

(٥٠) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: ٤٤٩.

(٥١) البيت ليس في ديوانه، وهو له في تهذيب اللغة (س،م): ٨٠/١٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٤/٢، وشرح التصريح: ٣٢/١، و١٧٠، وخزانة الأدب: ٣٢/١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١٢٤/١، و١٦٣، و٢٩٩، والجنى الداني: ٢٠٢، وتوضيح المقاصد: ٢٨٤/١، وأوضح المسالك: ٤٥/١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٣٠٣/١، وشرح الأشموني: ١٥١/١، وهمع الهوامع: ٣٣٢/١.

(٥٢) البيت لذي الخِرَق الطهوي في الصحاح (جدع): ١١٩٤/٣، وضرائر الشعر: ٢٨٨-٢٨٨، وخزانة الأدب: ٣٤/١، وبلا نسبة في المسائل العسكريات: ٨٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢٢/١، وشرح التسهيل: ٢٠١/١، وشرح ابن الناظم: ٦٤.

(٥٣) شرح التسهيل: ٢٠٢/١.

(٥٤) شرح ابن عقيل ١٥٠/١.

(٥٥) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٥٥، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: ٣٩٩-٤٠٠.

(٥٦) مفهوم الضرورة الشعرية عند اهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: ٦٢

(٥٧) الكتاب: ٣٢/١.

(٥٨) ينظر: المقتضب: ١٥١/٢.

(٥٩) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٤٣٩/١.

(٦٠) ينظر: شرح التسهيل: ١٢٧/٣.

(٦١) سورة يوسف: ٢٠.

(٦٢) سورة الشعراء: 168.

(٦٣) سورة القصص: ٢٠.

(٦٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٧/١.

(٦٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢٣٠/١، وأسرار العربية: ١٢٣، وشرح ابن عقيل: ٣٤٦/١.

(٦٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٤٤/١، وارتشاف الضرب:١٢٣٧/٣، وتوضيح المقاصد: ٥٢٣/١، وهمع الهوامع: ٤٩٠/١.

(٦٧) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٢٣٠/١.

(٦٨) ينظر: شرح ابن الناظم: ١١٧.

(٦٩) ينظر: أسس اللغة العربية الفصحى: ٣٣٧.

(٧٠) التذييل والتكميل: ١٩/٤.

(٧١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٧٤/١.

(٧٢) نُقل عن الكوفيين أنهم يجيزون العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو: "قُمْتُ وزيدٌ"، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح أو في ضرورة الشعر. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨٨/٢.

(٧٣) ينظر: الأصول في النحو: ١١٩/٢.

(٧٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٧٠٣/٢.

(٧٥) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ٢٨

(٧٦) ينظر: مغني اللبيب: ٥٥٤-٥٥٥، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٧١.

(٧٧) حاشية الصبان: ١٨٩/٣.

(٧٨) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٣٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١١٦٢/٣.

(٧٩) البيت لعبد الله بن رواحة في المقاصد النحوية: ١٤٨٤/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة شرح الكافية الشافية: ١٠٩٩/٢، وشرح التسهيل: ٣٦٢/١، و٤٣/٣، وشرح ابن الناظم: ٣٣٢، وتمهيد القواعد: ١١٦٢/٣، وشرح الأشموني: ٢٧٣/٢.

(٨٠) شرح الكافية الشافية: ١٠٩٩/٢.

(٨١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢١٥/١٠.

(٨٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٨٤/٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٨٩/٣.

(٨٣) همع الهوامع: ٥٦٣/٢.

(٨٤) البيت في ديوانه: 460، وشرح التصريح: ١٦٣/٢، وخزانة الأدب: ١٩١/٢-١٩٢، ولكثير عزة في المحتسب:١٥٠/١، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب: ١٨٨٤/٤، وتوضيح المقاصد: ٤٧٦/١، وأوضح المسالك: ٣٢٦/٣، ومغني اللبيب: ٦٥١، وشرح الأشموني: ١٨٦/١، وهمع الهوامع: ٣٧٤/١.

(٨٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٨٤/٤.

(٨٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٣/٤، وتمهيد القواعد:٩٧٦/٢، وشرح التصريح: ١٦٣/٢، وهمع الهوامع: ٣٧٤/١.

(٨٧) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٧٦/١، وأوضح المسالك: ٣٢٥/٣، وشرح الأشموني: ١٨٦/١، وشرح التصريح: ١٦٣/٢، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: ٤٨٦.

(٨٨) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ٥٨٦.

(٨٩) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٥.

(٩٠) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري : ٥٩٥/٢،

(٩١) تهذيب اللغة مادة (لمم): ٢٤٧/١٥.

(٩٢) (لما) الحينية بمعنى حين ووقت واصل تسميتاها هم القائلون بأسميتها منهم ابن السراج ابو علي الفارسي وابن جني والجرجاني غيرهم، وهي عندهم ظرف بمعنى "حين"؛ ولذا تسمى "لما الحينية"؛ وقيل: بمعنى "إذا" ؛ لأنها مختصة بالماضي، وفيها معنى الشرط. ويجب أن يكون شرطها وجوابها ماضيين عند الأكثرين. ينظر: مغني اللبيب: ٣٦٩.

(٩٣) ينظر: شرح التسهيل: ٥١/٤، وشرح ابن الناظم: ٤٩٤، وارتشاف الضرب: ١٦٩١/٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٣٤/٣.

(٩٤) ينظر: شرح المفصل: ٤٥١/٤، وارتشاف الضرب: ١٦٩١/٤.

(٩٥) نتائج الفكر: ٩٨.

(٩٦) سورة لوط: من الآية ٧٧.

(٩٧) سورة يوسف: من الآية ٩٦.

(٩٨) نتائج الفكر: ٩٨.

(٩٩) المصدر نفسه: ٣٢١.

(١٠٠) ينظر: سورة الأنعام الآية: ٥٤، وسورة الأعراف الآية: ٤٦، وسورة الرعد الآية: ٢٤، سورة النحل الآية: ٣٢، وسورة الزمر الآية: ٧٣.

(١٠١) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ٢١/ ٥٥٣.

(١٠٢) سورة القصص الآية: ٥٥.

(١٠٣) ينظر: روح المعاني: ٤١٧/٨.

(١٠٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٥١٨/١، وشرح ابن عقيل: ٣٣٢/١، وشرح التصريح: ٢٨٦/١.

(١٠٥) شطر من بيت في ألفية ابن مالك وتمامه: "وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا "أَنْ" نَزْرَا". ألفية ابن مالك:٩٢.

(١٠٦) حاشية الصبان: ٣٨٤/١.

(١٠٧) البيت لقيس بن زهير العبسي في معاني القرآن للفراء: ٢٢٣/٢، وشرح أبيات سيبويه: ٢٢٣/١، وأمالي ابن الشجري: ١٢٦/١، وشرح الكافية الشافية: /٥٧٨، وبلا نسبة في الكتاب: ٣١٦/٣، والأصول في النحو: ٤٤٣/٣، وسر صناعة الإعراب: ٩٢/١، و٢٧٥/٢، وضرائر الشعر: ٤٥، ومغني اللبيب: ١٤٦.

(١٠٨) قال ابن الشجري: ((وقيل إن الباء في قوله: بِمَا لاَقَتْ زائدة، و (ما) هي الفاعل)). أمالي ابن الشجري: ١٣٠/١.

(١٠٩) سورة الرعد من الآية: ٤٣، وسورة الإسراء: من الآية ٩٦.

(١١٠) خزانة الأدب: ٣٦٣/٨.

(١١١) لسان العرب، مادة (فرق): ٣٠٤/١٠.

(١١٢) شرح المفصل: ٦/٤.

(١١٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٣/١.

(١١٤) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٩/٣.

(١١٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٣/١.

(١١٦) نسب ابن مالك هذا الرجز للعجاج في شرح التسهيل: ٤٠٦/٢، وهو أيضا للعجاج في تمهيد القواعد: ٢٤٤٠/٥، وخزانة الأدب: ٣٣٨/٣، وبلا نسبة في الإنصاف: ٢٢٣/١، والتذييل والتكميل: ٢٤٢/٥، وهمع الهوامع: ٢٦١/٢. وهو في ديوان العجاج برواية أخرى:

يا ليتني وأنت يا لميس****في بلدة ليس بها أنيسُ، وعلى هذا فلا شاهد فيه، ديوان العجاج: ١٧٦.

(١١٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩١/٢-٢٩٢.

(١١٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠/١.

(١١٩) ينظر: الكتاب: ٣٦٣/٣.

(١٢٠) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين: ٤٠٦/١، وتوضيح المقاصد: ١٤٦٣/٣.

(١٢١) ينظر: توضيح المقاصد: ١٤٦٢/٣، وهمع الهوامع: ١٥١/١-١٥٢.

(١٢٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٢٩/١.

(١٢٣) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٢٩/١، وهمع الهوامع: ١٥٢/١.

(١٢٤) ينظر: شرح المفصل: ٤٦٨/٣.

(١٢٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٠٣٨/٦.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت١٠٩٦هـ)، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، بغداد، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط/١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٤. أسس اللغة العربية الفصحى، فالح بن شبيب العجمي، مطابع التقنية، الرياض، ٢٠٠١م.

٥. أصول النحو، مقرر مرحلة ماجستير، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، د.ت.

٦. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٤، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧. إعراب الألفية المسماة بـ (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب)، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، راجعه: عزيز إيغزير، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٨. الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩/١٩٨٩م.

٩. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، لأبي جعفر الأندلسي (ت٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٠. ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، حققها وخدمها، سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العويني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، د.ت.

١١. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن-دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١٢. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٥٧٧)، المكتبة العصرية، ط/١، ١٤٢٤/٥م/٢٠٠٣م.

١٤. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٨٧م.
١٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز، إشبيليا، ط/١، د.ت.
١٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ه/١٩٦٧م.
١٧. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق: د. عباس مصطفى الصالح، دار الكتاب العربي، لبنان، ط/١، ١٩٨٦م.
١٨. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧ه)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د.م، ط/١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
١٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: محمد علي فاخر وأخرينَ، دار السلام، القاهرة، ط/١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
٢٠. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/١، ٢٠٠١م.
٢١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
٢٢. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٢٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٢٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٥. ديوان أبي طالب، جمعه وشرحه: محمد التوجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١/١٩٩٤م.
٢٦. ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة، شرح أحمد حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط/١، ١٩٨٢م.
٢٧. ديوان رؤبة، رؤبة بن العجاج، بعناية وتصحيح: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
٢٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٢٩. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٣٠. شرح ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٣١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٣٢. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، المحقق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٣٣. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٣٤. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٣٥. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى.
٣٦. شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١ ، ٢٠٠١م.
٣٧. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ، ط/١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٣٨. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط/١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
٤٠. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت٨٥٥هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط/٣، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
٤١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/٤، ١٩٩٠م.
٤٢. ضرائر الشعر، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي الأندلسي (ت٦٦٩هـ)،، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط/١، ١٩٨٠م.
٤٣. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الخندود، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة، ٢٠٠١م.

٤٤. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض/السعودية، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤٥. العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، د. حميد الفتلي، كتّاب ناشرون، لبنان، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٤٦. غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
٤٧. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي (ت١١١٦هـ)، لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م.
٤٨. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ه/١٩٩٠م.
٤٩. الكتّاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٥٠. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط/١، ١٩٩٥م.
٥١. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٥٢. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٥٣. مبادرات أدبيَّة وفنيَّة ونقديَّة، سامي عطية عبد الغفار، https://samiabdulghaffar.wordpress.com.
٥٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط/١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥٥. المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٠٢م.
٥٦. معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥ه) تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٩٩٠م.
٥٧. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخَرين، الهيئة المصرية العامة للكتّاب، القاهرة، ط/٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٥٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٥٩. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/٣، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦٠. مفهوم الضرورة الشعرية عند اهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. سامي عوض، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة سمنان، إيران، العدد السادس، صيف٢٠١١م.

٦١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا، د. عياد بن عيد الثبيتي، عبد المجيد قطامش، د. سليمان بن إبراهيم العايد، د. السيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٦٢. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ"شرح الشواهد الكبرى"، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية

٦٣. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٦٤. المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نيل، د. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي.

٦٥. المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٦٦. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٦م.

٦٧. نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٦٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.